



كلمة السيد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان،

خلال اللقاء مع رجال الأعمال

(واشنطن، في 13 ديسمبر 2022).

السيدات والسادة رجال الأعمال،

السيدات والسادة،

أيها الحضور الكريم،

أودّ في مستهل كلمتي أن أعبر عن سعادتي بتواجدي معكم في هذا اللقاء الهام الذي أشكر القائمين على تنظيمه، كونه يأتي دلالة على الإرادة المشتركة بين الجانبين الجزائري والأمريكي في الارتقاء بالشراكة الثنائية وتطوير التعاون في شتى المجالات.

كما يجب التذكير أن مثل هذه اللقاءات تأتي تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في تعزيز العلاقات والتعاون مع شركاء الجزائر، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتقاسم معها الجزائر إرادة سياسية مشتركة، وجب علينا استغلالها لترقية المحتوى الاقتصادي للعلاقة الثنائية بين البلدين.

ولذلك فإن الجزائر تتطلع إلى استغلال كافة فرص التكامل بين اقتصادي البلدين، ورفع حجم الاستثمار على أساس مبدأ رابح-رابح، وزيادة قيمة التبادلات التجارية وتنويعها.

ويأتي هذا اللقاء في ظرف تميزه حركية كبيرة تطبع العلاقات الثنائية، لاسيما من خلال تنظيم آليات التعاون الثنائي، وبالأخص الدورة السابعة للمجلس الحكومي الجزائري-الأمريكي للتجارة والاستثمار (TIFA) والتي توصلت إلى نتائج وتوصيات هامة، يتوجب الحرص على تنفيذها وفق رزنامة زمنية محددة.

كما ينبغي الإشارة، بخصوص العلاقات بين البلدين، إلى أنّ الجزائر هي الشريك التجاري الثالث للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية مبلغ 3.1 مليار دولار أمريكي، بارتفاع محسوس مقارنة بالسنة الماضية.

وفيما يخصّ الاستثمار، يجدر التنويه بأن الحضور الأمريكي بالسوق الجزائرية لا يزال بعيدا عن إمكانيات البلدين والفرص الاستثمارية التي تُتيحها السوق الجزائرية، حيث تبقى الاستثمارات الأمريكية في مراتب متأخرة من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية وعددها وعدد مناصب الشغل التي توفرها، وذلك خلال السنوات العشرين الأخيرة.

السيدات والسادة رجال الأعمال،

لنتكلم لغة الصراحة. كلنا يعلم أن مناخ الاستثمار بالجزائر لا يحظى بمرئية جيدة في الولايات المتحدة الأمريكية ولدى المتعاملين الاقتصاديين الأمريكيين.

لكن دعوني أقول لكم أن هذا الوضع قد ولى وأن الجزائر أصبحت حاليا وجهة استثمارية حقيقية، بفضل الإصلاحات التي جسدها الحكومة، لاسيما الإطار القانوني والتنظيمي الجديد الذي يحكم الاستثمار بالجزائر والذي يرسخ مبادئ هامة وبالأخص حرية الاستثمار، إذ يُتيح للجميع، دون استثناء أو تمييز بين المتعاملين الوطنيين أو الأجانب،

المقيمين وغير المقيمين، كامل الحرية في اختيار الاستثمار، مع إرساء الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

كما يُتيح أيضاً للمستثمرين فرص الاستفادة من العقار والعديد من الإعفاءات ويُبسط أيضاً جميع الإجراءات لاسيما فيما يتعلق بتحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، ويحمي حقوق الملكية الفكرية للمستثمر، وينشئ أيضاً لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار، لدى رئاسة الجمهورية، وهو ما يعكس عزم الدولة على حماية المستثمر وتوفير كافة الظروف لنجاح الاستثمار.

كما يحمي القانون جميع الاستثمارات المنجزة في ظلّه من أي تغيير قد يطرأ على القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، وهو ما يعزز الأمن القانوني للمنظومة التي تحكم الاستثمار ويجسد مبدأ الاستقرار القانوني.

ومن الجانب المؤسسي، تم استحداث وكالة جزائرية لترقية الاستثمار ومنصة رقمية للمستثمر، من أجل مرافقة المستثمرين في جميع مراحل الاستثمار، لاسيما من خلال الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية ورقمنة الإجراءات.

ويتضمن القانون الجديد للاستثمار، فصلا كاملا مخصصا للأنظمة التحفيزية على غرار نظام القطاعات ونظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة، والذي يكفل العديد من المزايا والتحفيزات والإعفاءات والتسهيلات خلال كل مراحل الفعل الاستثماري.

وهذا ما هو إلا تقديم موجز لقانون الاستثمار الوطني الجديد الذي أدعوكم إلى الاطلاع عليه، ونحن على استعداد لموافاتكم بأي معلومات إضافية، عبر الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وعبر ممثليتنا الدبلوماسية.

كما أن مناخ الاستثمار في الجزائر، إضافة إلى هذه التحفيزات، يوفر أيضا مزايا أخرى لاسيما انخفاض عوامل الانتاج وتكلفة الطاقة، واليد العاملة المؤهلة، وكذا البنى التحتية الهامة للنقل عبر مختلف الوسائل، برا وبحرا وجوا، داخل الوطن ونحو عدة وجهات إقليمية ودولية، بالإضافة إلى انتماء الجزائر إلى منطقتي التبادل الحر الإفريقية والعربية، وارتباطها باتفاقات تفضلية مع شركاء دوليين، وهو ما يتيح آفاقا تصديرية واعدة للمستثمرين في الجزائر.

كما يتعين التنويه بالأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر لتحقيق الاندماج الإقليمي، فعلاوة على الطريق العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا مرورا بالنيجر، والتفرع إلى بلدان أخرى في المنطقة، على غرار تونس ومالي، تعكف الجزائر حاليا على تجسيد طريق يربط مدينة تندوف بالجزائر مع الزويرات بموريتانيا، وهو ما يصل الجزائر بالسوق الغرب-إفريقية كلها، ويعزز بالتالي الفرص التصديرية للاستثمارات المنجزة بالجزائر، خاصة وأن الجزائر

تشجع كل الاستثمارات التي تساهم في تحقيق هدفها المتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني والصادرات خارج المحروقات.

وفيما يتعلق بالقطاعات ذات الأولوية، فإن الجزائر تولي اهتماما خاصا للاستثمارات في قطاعات المناجم، والفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، والصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، والخدمات والسياحة والطاقات الجديدة والمتجددة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. حيث تتمتع الاستثمارات المنجزة في هذه القطاعات بتحفيزات جبائية وشبه جبائية وجمركية، والعديد من الإعفاءات الهامة.

واسمحوا لي هنا، أن أتطرق أكثر إلى بعض القطاعات الهامة على غرار قطاع الطاقة أين تتوجه الجزائر بحزم نحو الطاقات المتجددة من خلال تعظيم حصتها في انتاج الكهرباء وتنفيذ برنامج 15000 ميغاواط بحلول عام 2035، بالإضافة إلى خطة تطوير الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2025.

وفيما يخص قطاع الصناعة، نظمت الحكومة في نهاية السنة الماضية مؤتمرا وطنيا، درست فيه سبل تطويره وجعله يساهم أكثر في خلق الثروة والدفع قدما بالتنمية، كي يصل إلى مستوى يساهم به في الدخل الإجمالي الوطني بنسبة لا تقلّ عن 10% بدلا من 7% حاليا. وهناك العديد من الفرص يمكن استغلالها في القطاع من خلال تشجيع إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات المصغرة والناشئة، إضافة إلى صناعة المركبات بما يتماشى وطموح الجزائر في تحقيق صناعة حقيقية في هذا المجال مع مراعاة عوامل نجاحها لاسيما نسبة الإدماج، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المناولة.

وأريد، من جهة أخرى، الإشارة إلى قطاع السكن الذي تقوم الحكومة بمواصلة عملها من أجل تطويره والاستجابة للطلب المتزايد على البرامج السكنية بمختلف صيغها وفي جميع ربوع الوطن.

كما تُولي السلطات العمومية اهتماما خاصاً بقطاع السياحة بحكم امتلاك الجزائر لقدرات سياحية هائلة في عدة أنشطة منها السياحة الجبلية والسياحة الصحراوية والسياحة البيئية، وينتظر من هذا القطاع أن يساهم بشكل فعال في التنوع الاقتصادي

واستقطاب الاستثمار والتعريف بوجهة الجزائر
كقطب سياحي بارز في المنطقة المتوسطية.

كما أن قطاع الصناعة الصيدلانية يشكل مجالاً واعداً
توليه الجزائر بالغ الاهتمام في إطار توجيهها الصارم
نحو تحقيق الأمن الصحي، من خلال ما نفذته من
إصلاحات للإطار التنظيمي، جعل منه اليوم قطاعاً
استراتيجياً يؤهله لأن يكون واحداً من أهم روافد
التعاون والشراكة بين الجزائر والولايات المتحدة
الأمريكية.

وبالنظر إلى دور قطاع الصيد البحري وتربية
المائيات في تحقيق الأمن الغذائي، فإنه يأتي، فضلاً
عن قطاع الفلاحة، في صلب اهتمامات الحكومة،
حيث تعمل على تنمية وتنويع العرض الوطني
والتثمين الاقتصادي المدمج للفضاء البحري
والساحل، وهو ما يشكل فرصة حقيقية يتعين
استغلالها لإرساء شراكات ثنائية مربحة للطرفين،
والولوج معاً إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

السيدات والسادة رجال الأعمال،

إنني على يقين من أنّ التواصل بين رجال الأعمال في البلدين، والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأمريكيين، بمرافقة ودعم من حكومتي البلدين، من شأنه أن يحقق الانتقال النوعي والفعلي والذي نطمح إلى تجسيده في الشراكة بين البلدين، وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة. وهنا، قد لا تخفى عليكم عديد قصص النجاحات الاستثمارية التي حققها رجال أعمال جزائريون وأمريكيون، هنا في الولايات المتحدة الأمريكية وبالجزائر.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد لكم أن حكومة بلادي ستُقدِّم كل التسهيلات وشروط إنجاح الاستثمار في هذه الميادين وغيرها، خاصة فيما يتعلّق بالمشاريع الهادفة التي من شأنها خلق الثروة ومناصب الشغل والإسهام في الرفع من مستوى النمو والرفاه الاجتماعي، وفي تحقيق أهداف الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي وفي سلسلة القيم الإقليمية والعالمية، بفضل إنشاء علاقات شراكة وتبادلات اقتصادية تعود بالمنفعة المتبادلة لكلا الجانبين.

وأشركم على كرم الإصغاء